الجواب الأول : 7 نقاط

ذكر الفرق بين منهجية تحليل نص قانوني و منهجية التعليق على قرار ، و ليس الفرق بين النص القانوني و القرار و ذلك بذكر العناصر التي يتكون منها كل منهجية في كلتا المرحلتين التحضرية و التحريرية كما تم التطرق إليها في المحاضرات

الجواب الثاني : 13 نقطة

تتم عملية تحليل نص قانوني وفق منهجية علمية محددة ، حيث يتعين على المحلل إتباعها و التي تمثل في مرحلتين لا ثالث لهما :

المرحلة الأولى : المرحلة التحضيرية

و خلال هذه المرحلة يتوجب على المحلل جمع المعلومات و المعطيات الكافية المتعلقة بالنص القانوني و التي تتمثل في فهم النص من ثلاث نواحي.

فهم النص من حيث الشكل:

و حلال هذه المرحلة يتم التعرف على العناصر التالية:

-طبيعة النص القانوني: نص قانوني تشريعي .

-تاريخ صدور النص : 2008/04/23

-الجهة المصدرة للنص : السلطة التشريعية

-مكونات النص : 3 فقرات .

-الصياغة القانونية للنص: النص جاء بصاغة صريحة ، طبيعة قواعده أمرة، الأشخاص المخاطبين به الجهات القضائية و الأفراد

-الهدف من إصدار النص : تحديد الإختصاص في منازعات مخالفات الطرق ، و دعوى المسؤولية الرامية لطلب تعويض و التي تكون إحدى مؤسسات الدولة طرف فيها

فهم النص من حيث المنهج المتبع

و خلال هذه المرحلة يتم تحديد مايلي:

-الكلمات المفتاحية : مخالفات ، دعوى ، تعويض ، مسؤولية ، المحاكم العادية

-طبيعة الكلمات المفتاحية و التي تساعدنا على التعرف على فرع القانون الذي ينتمي إليه النص القانوني.

-الاختصاص النوعي للمحاكم العدية في قضايا التي تكون المؤسسات ذات طابع ادراي فيها.

-إختصاص المحاكم الإدارية

-الإستثناءات الواردة على اختصاص المحاكم الإدارية

-موقع النص القانوني في القانون الذي ينتمي إليه.

فهم النص من حيث الموضوع

- إختصاص المحاكم العادية في المنازعات التي تكون احدى مؤسسات الدولة طرف فيها.

- ما هي أنواع المنازعات التي يؤول الإختصاص فيها للقضاء العادي؟

-المطلب الأول : إختصاص المحاكم الإدارية

الفرع الأول : الاختصاص النوعي

الفرع الثاني : الاختصاص الاقليمي

المطلب الثاني : الإستثناءات الواردة على اختصاص المحاكم الإدارية

الفرع الأول : مخالفات الطرق

الفرع الثاني : الداوى التي تكون إحدى المؤسسات ذات صبغة ادراية فيها

-مناقشة كل جزئية تم التطرق إليها في الخطة.

-تحديد الهدف من النص من خلال تقييمه لتحديد مدى تقييده بالمبادئ العامة للقانون المساواة ، تكريس الحقوق و الحريات.

النتيجة و التي يتم إدراجها في الخاتمة و التي عادة ما تكون إجابة عن الإشكالية التي سبق طرحها.

المرحلة التحريرية

فبعد الإنتهاء من المرحلة التحضرية التي تعتبر خطوة هامة في عملية تحليل نص قانوني تاتي مرحلة تحرير التي تكون في شكل مقال قانوني الذي بدوره يتضمن على مقدمة ، عرض ، خاتمة.

مقدمة :

-و يتم فيها وضع تصور عام حول الموضوع الذي يدور حوله النص القانوني الذي تستنبط منه الإشكالية التي سيعمل المحلل على الإجابة عليها من خلال العرض.

- التطرق للنص من خلال ذكر طبيعته و نوعه ، مع تحديد نوع الأحكام التي يحتويها أمرة أو مكملة ، هل هي إلتزام القيام بعمل أو الإمتناع عنه ، هل النص يخاطب السلطة العامة أو الأفراد مع التبرير.

-تحديد ما إذا كان النص قاعدة عامة أو إستثناء ، يعالج موضوع عام أم خاص.

-التطرق للفكرة العامة التي سبق طرحها ، مع طرح إشكالية التي بناء علها سيتم وضع خطة التي يستوجب أن تكون متوازنة و لا تخرج عن الموضوع

العرض :

و يتم فيه مناقشة كل جزئية تم التطرق إليها في الخطة التي إتبعها في عملية التحليل فيلجأ إليها تارة للإستنتاج عن طريق القياس على قاعدة أخرى ، أو مستخدما أسلوب المقارنة بين النصوص القانونية المشابهة ، مستندا في ذلك إلى الأراء الفقهية و الإجتهاد القضائي للتماشي مع الأفكار المتوصل لها.

تقييم الوقائع القانونية المنظمة بموجب النص و ذلك بتحديد إيجابياتها و سلبياتها و ذكر ما إذا كانت تتماشى مع الواقع المعاش أم لا.

-المطلب الأول : إختصاص المحاكم الإدارية

الفرع الأول : الاختصاص النوعي

الفرع الثاني : الاختصاص الاقليمي

المطلب الثاني : الإستثناءات الواردة على اختصاص المحاكم الإدارية

الفرع الأول : مخالفات الطرق

الفرع الثاني : الدعاوى التي تكون إحدى المؤسسات ذات صبغة ادراية

الخاتمة :

منح الإختصاص للمحاكم العادية في دعاوى مخالفات الطرق و التي تكون احدى المؤسسات ذات صبغة ادرية فيها ، لان قد يحدث فيها اضرار جسمانية مايؤدي ذلك للحكم بالحبس الذي يكون من اغختصاص القاضي العادي و الادارية